من أعلام بلادي المبدعين في اللغة والأدب

أ.د عبد الكريم خليفة وأ.د. حنا حداد

أ.د. حنان حمودة

ملخص

عكف الدارسون على الاهتمام بالتراث جمعا وتحقيقاً ودراسة، لأنه ليس عملاً تاريخياً ماضياً بقدر ما هو مستقبلي فقد حذا العلماء المسلمون والعرب حذو المستشرقين فاهتموا بالتراث نشراً وتصحيحاً وتحقيقاً وفق قواعد علمية اتفق عليها المحققون، ونجدها واضحة في تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة(رئيس مجمع اللغة العربية الأردني السابق) لرسائل أبي العلاء المعري، فجاء الكتاب مساهمة جلية في حفظ مؤلف قيم من التراث، وسهّل الرجوع إليه، والإفادة منه، فتضاعفت الفائدة منه، وتعاظمت.

أما الأستاذ الدكتور حنا حداد (عميد كلية الآداب بجامعة اليرموك سابقا) فقد عمد إلى ملاحقة الشعر في المصادر التراثية نحوية كانت أم أدبية، وما يستتبعه من ترتيب دقيق أمر شاق، ولكنه مهم، وإذا كان علماء العربية القدماء عرفوا أهمية جمع شتات العربية، وحمايتها من الضياع؛ فعملوا على جمعها، وإثباتها في كتب ومجلدات كانت المزود الأكبر للثروة اللغوية، والمرجع الذي لا غنى عنه في كل فروع اللغة وما يتصل بها، فقدم د. حنا معجمه (معجم شواهد النحو الشعرية) ليخصصه للشواهد الشعرية في كتب النحو وفق منهج محدد وثابت واضح.

الفصل الأول
عبد الكريم خليفة ومنهجه في تحقيق رسائل أبي العلاء المعري

اكتسب التراث في نفوسنا نوعاً من القداسة، فعكف الدارسون عليه تحقيقاً ودراسة، لأنه ليس عملاً تاريخياً ماضياً بقدر ما هو مستقبلي. ومنذ أن عرفت مصر الطباعة بتأسيس مطبعة بولاق (١٨١٩م) بدأت المطبوعات تترى، وبدأت عملية نشر التراث تتوالى منذ نشر كتاب النجاة لابن سينا (١٥٩٣م) وإلى الآن. فقد حذا العلماء المسلمون والعرب حذو المستشرقين فاهتموا بالتراث نشراً وتصحيحاً وتحقيقاً وفق قواعد علمية اتفق عليها المحققون، ونجدها واضحة في تحقيق الدكتور عبد الكريم خليفة لرسائل أبي العلاء المعري؛ حيث قام بجمع النسخ المخطوطة للرسائل، واستعان بكتب التراث التي عنيت بالرسائل، ثم درس النسخ ووازن بينها واعتمد على أدقها، وضبط النص كاملاً، وشرح ألفاظه الغامضة مستعيناً بلسان العرب، وبإرث المعري الأدبي، ولم يكن ناقلاً وجامعاً فقط بل كان ناقداً يناقش الخلافات التي دارت حول أبي العلاء وفلسفته، وقد أودعها مقدمة قيمة تضمنت إلى جانب ذلك منهجه في التحقيق، وحديثاً عن رسائل أبي العلاء وأهميتها، وختم الكتاب بفهارس متعددة تدلل على كفاءة المحقق وقدرته، وامتلاكه أدوات التحقيق وفق قواعده المعروفة، فجاء الكتاب مساهمة جلية في حفظ مؤلف قيم من التراث، وسهّل الرجوع إليه، والإفادة منه، فتضاعفت الفائدة منه، وتعاظمت.

عبد الكريم خليفة ومنهجه في تحقيق رسائل أبي العلاء المعري

"إن أول الجديد قتل القديم فهما" (١)، مقولة أطلقها أمين الخولي لتوجيه الأنظار نحو التراث، والعناية به؛ لأنه ليس ماضياً فحسب، وإنما هو وفاء للأجيال الماضية، ودعم للأجيال الحاضرة والقادمة لتستمد الثقة بالنفس حينما تستشعر التراث وتقف عند روائعه، ولا عجب أن يشغل التراث أذهان المفكرين، ويلتفتوا إليه بعين فاحصة لمدّ الجسور بين الماضي والمستقبل، والتحقيق جهد بذل فيه المحققون أجمل ساعات حياتهم لتقديم التراث للأجيال القادمة زاداً يمتارون منه، والأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة واحد من أولئك المحققين الذين تعبدوا في محراب العربية تعليماً،

وكتابةً، وتحقيقاً. فكان الخير منه وافراً، وشاملاً، فاللغة كما قال مصطفى صادق الرافعي رحمه الله: "ما ذلَّت لغةُ شعبٍ إلاّ ذلَّ، ولا انحطّت إلاّ كان أمره في ذهابٍ وإدبار، ومن هذا يفرض الأجنبيُّ المستعمرُ لغته فرضًا على الأمّة المستعمَرة ، ويركبهم بها، ويُشعرهم عظمته فيها، ويستلحقهم من ناحيتها، فيحكم عليهم أحكامًا ثلاثةً في عملٍ واحد: أمّا الأول فحَبْس لغتهم في لغته سجنًا مؤبّدًا، وأمّا الثاني فالحكم على ماضيهم بالقتل محوًا ونسيانًا ، وأمّا الثالث فتقييد مستقبلهم في الأغلال التي يصنعها، فأمرُهم من بعدها لأمره تَبَعٌ" (٢) ونحن نكرم أنفسنا حين نكرم أستاذاً جليلاً خرّج أجيالاً واهتم بالعربية اهتماما بالغا.

وقد أغنى الأستاذ الدكتور خليفة المكتبة بثروة كبيرة، ومازال علمه واسعاً وخصباً، فما إن حصل على الليسانس في اللغة العربية ببغداد حتى أصدر كتابين: الأول عن التربية وأصول التدريس١٩٤٩م، والثاني عن إخوان الصفا وخلان الوفا في القرن الرابع ١٩٥٠م، وحصل بعدها على درجة الدكتوراه عام ١٩٥٤م ليكون أول أردني يحصل عليها في الأدب وتلاه الأستاذ الدكتور ناصر الين الأسد ١٩٥٥م، ثم لحق بهما الأستاذ الدكتور محمود السمرة١٩٥٨م .وبعد نيله درجة الدكتوراه عين رئيساً لقسم اللغة العربية، وعضواً في لجنة التعريب والترجمة والنشر، ولم يكن غريباً حينها أن يوجه قلمه نحو اللغة، ويكرس جهوده للكتابة حول تيسير العربية، وتعريبها، ووسائل تنميتها وتطويرها بعد أن بيّن حال العربية

على مدارج القرن الواحد والعشرين، وربما أن عضوية المجمع ورئاسته أغرته بمتابعة الكتابة عن اللغة، والاهتمام بها، وبكل ما من شأنه أن يمنحها قوة في عصر العولمة والحوسبة، فأخرج عشرات البحوث والمقالات حول اللغة ومشكلاتها وقضاياها. ولم يغفل عن أهمية التراث فسعى إلى تحقيق بعض روائعه ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، فحقق كتاب "الواضح" لأبي بكر الزبيدي الإشبيلي ١٩٧٠م، و"رسائل أبي العلاء المعري" في ثلاثة أجزاء، طبع عام ١٩٧٦م ، وكتاب "الإملاء المختصر في شرح غريب السير" للإمام أبي ذر مصعب بن مسعود الخشني، في ثلاثة مجلدات، صدر عام ١٩٩٠م، وكتاب" الإبانة في اللغة العربية" لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري، في أربعة أجزاء بالاشتراك مع ثلة من الأساتذة، ونشر عام ١٩٩٩م.

إن موضوعات كتب ومقالات الأستاذ خليفة تدل على تنوع علمه واهتماماته، فقد اهتم بالأدب العباسي من خلال تحقيقه لرسائل أبي العلاء المعري ودراستها، وشغف بتراث الأندلس وبدا ذلك في تحقيقه لكتاب الإملاء، وملكت اللغة عليه نفسه فحقق الواضح، واشترك بتحقيق الإبانة. وسنقف عند تحقيقه رسائل أبي العلاء عام ١٩٧٦م، (٣)،وكان حينها رئيساً غير متفرغ لمجمع اللغة العربية، ثم أصبح رئيساً متفرغاً للمجمع عام ١٩٩٤م وما زال. لنتبين منهجه في تحقيق الرسائل.

خطة المحقق في تنظيم الكتاب ووصفه

بدأ المحقق عمله بمقدمة عن حياة أبي العلاء المعري (٣٦٣-٤٤٩ه)، وأثر الثقافة والسياسة في عصره على أدبه ومنحى حياته الانعزالي، وأورد بعضاً من الجدل الذي دار حول حياة أبي العلاء واتهامه بالزندقة، والخلافات حول هويته الفكرية والفلسفية، ثم توقف عند آراء المؤرخين حول أدب أبي العلاء المعري ما وُجد منها، وما فُقد. وعرض لمؤلفات أبي العلاء، وتوقف عند ديوان الرسائل، وذكر تقسيم ياقوت الحموي لرسائل أبي العلاء :

أ- رسائل طوال مثل رسالة الملائكة، ورسالة الغفران.

ب- رسائل دون هذه الطوال مثل رسالة المنيح ورسالة الإغريض.

ج- رسائل قصار وقيل إنها ثمانمائة كراسة، وقيل إنها أربعون جزءاً، وهذه الرسائل تنم عن صلة أبي العلاء برجالات عصره.

وقد وقف عند رسالة الغفران مطالباً إعادة النظر فيها؛ إذ لا يعقل أن يكتب أبو العلاء شرحاً لبعض ألفاظها، وهو يرسلها لعالم من علماء عصره مثل ابن القارح، ويعيد السبب في ذلك إلى أن أبا العلاء عاد ليشرح ألفاظ رسائله في كتاب بعنوان (خادم الرسائل)؛ ليخدم المتعلمين. فما كان من الباحثين إلا أن خلطوا بين الرسائل وشرحها، واتّهم أبو العلاء زوراً بالاستطراد والغموض، وعدم تسلسل الأفكار، والدليل على ذلك رسالة أثبتها الراجكوتي، وألحق فيها بعض الكلمات اللغوية التي فسرها أبو العلاء، ورسالة أخرى أثبتها أسامة بن منقذ، هذه كلها مسوغات دفعته ليحقق رسائل أبي العلاء، وينادي بإعادة تحقيق رسالة الغفران.

ثم أورد أهمية الرسائل من ناحية لغوية واجتماعية وسياسية وأخلاقية؛ فهي

تصور المثل الإنسانية العليا وتكشف عن :

١- علم المعري باللغة وحذقه بالنحو.

٢- تقدم حياته من خلال علاقاته الواضحة في الرسائل.

٣- تقدم تفكيره الفلسفي من خلال الحوادث الاجتماعية، ومجريات الحياة السياسية،ولا نغالي إذا قلنا إن الرسائل تسلط الأضواء على كثير من جوانب الحياة في العصر العباسي.وهي ليست ذات قيمة لغوية فقط، إنما هي مادة خصبة لدراسة فكر أبي العلاء، ومواقفه الاجتماعية، وبحثه عن المثل الأعلى للمجتمع . وبعد إسهاب المحقق في الحديث عن أهمية الرسائل، توقف عند أغراضها من (مدح وتهنئة وتعزية وشفاعة ووصف ونقد) .

ولم يغفل الحديث عن سماتها الفنية كالإيجاز في رسالة الإغريض، والصور التي أبدعها خياله الخصب، والوصف الذي يقوم على الخيال، ويمزج فيه بين التهكم اللاذع والسخرية، إضافة إلى ما عُرف عنه من التزام السجع، وإيراد الحِكم والأمثال، والتنويع بين الأسلوب العلمي في رسالتي : المنيح و الإغريض، والأدبي في رسالة الغفران، ثم أسهب الحديث عن المخطوطات التي اعتمدها في تحقيقه، ووازن بينها من حيث التشابه والاختلاف، ثم أتبعها بصور عن طبعة ليدن (ل) لصفحات مختلفة؛ من بداية المخطوطات ووسطه وآخره، ورقّم صفحات المقدمة بالحروف الهجائية، وترك صفحات صور المخطوط دون ترقيم، وبدأ ترقيم الرسائل بالأرقام المعروفة ١،٢ واعتمد النسخة المخطوطة المحفوظة في ليدن ،التي اعتمدها مرجليوث قبله، واتكأ على رسائل أبي العلاء بشرح شاهين أفندي عطية، التي اعتمد فيها على نسخة مجهولة كانت قد طبعت ببيروت ١٨٩٤ ياقوت الحموي عدداً من رسائل أبي العلاء من بينها أربع رسائل اطّلع المحقق عليها وساقها في كتابه.

إن هذه كلها مسوغات علمية كافية لإعادة تحقيق الرسائل ونشرها، ولهذا تحمل عبء دراسة الرسائل، وشرحها بعد التحقق من نصها من خلال المصادر المتعددة التي اعتمد عليها، وسيبدو ذلك جلياً حين التحدث عن منهج المحقق الذي أشار إليه في المقدمة، واتبعه في تحقيق الرسائل، وبعد المقدمة التي تكشف عن قيمة الكتاب، ومنهج المحقق في تحقيقه، وتوثيقه للمعلومات، والرموز التي استخدمها طلباً للإيجاز، بدأ متن الكتاب وقد وقع في ثلاثة أجزاء : الأول ضمّ عشر رسائل من ص (١-٢٣٩)، والثاني ضم عشرين رسالة من ص (٢٤٥-٤٨٨)، وضم الجزء الثالث بقية الرسائل، ووصلت بمجملها اثنتين و أربعين رسالة في مجلد واحد في ستمائة وثمانين صفحة غير الفهارس، وقد بحثت عن الدافع وراء تقسيمها غلى هذا النحو فلم أتبين السبب وراء هذا التقسيم، أو السبب وراء هذا الترتيب، فلم بدأ برسالة المنيح مثلاً؟ لا ندري لأن المحقق سكت عن ذلك، ولم يشر إلى الأمر في مقدمة الكتاب، أو مقدمة الرسالة. وقد أتبع المتن بفهارس وقعت في مائة وعشر صفحات، وقسمها إلى ثمانية أقسام على النحو التالي :

فهارس الجزء الأول :

١- فهرس الآيات ص (٦٨٢)

٢- فهرس أسماء الأعلام (الرجال والنساء) مرتبة هجائياً (٦٨٢-٦٩١)

٣- فهرس أسماء الأمم والشعوب والقبائل (٦٩٢-٦٩٣)

٤- فهرس أسماء الحيوان، والطير، وسائر الدواب والهوام (٩٦٤-٧٠٠)

٥- فهرس أسماء الأماكن (٧٠١-٧٠٣)

٦- فهرس أسماء النجوم والكواكب والأبراج (٧٠٤-٧٠٥)

٧- فهرس المصطلحات العروضية والنحوية (٧٠٦-٧٠٨)

٨- فهرس أسماء الكتب (٧٠٩-٧١٣)

- أتبعه بجدول للخطأ والصواب (٧١٤-٧٢١)

ولم تختلف فهارس الجزء الثاني والثالث عن هذا الترتيب والتقسيم .

منهجه في التحقيق

لقد وقف الدكتور عبد الكريم خليفة - في ضوء هذا المعلم العلمي المهم- على جوانب هامة من حياة أبي العلاء اللغوية، والسياسية، والاجتماعية التي وضّحها في المقدمة، فكانت شاهداً على فهمه وتذوقه وإعجابه بها(رسائله) وبه(أبي العلاء) وبذل مجهوداً واضحاً لنفض غبار السنين عن المخطوط، فلم يكن جامعاً للتراث، وإنما كان ناقداً يناقش ويشرح ، و بدا ذلك واضحاً من خلال مقدمته- كما أشرنا سابقاً- وفي ثنايا الكتاب، فكان يعبر عن رأيه بقوله : (الظاهر أن أبا القاسم زار المعرة وهو صغير فكتب إلى أبي العلاء بعد ذهابه إلى مصر) ص ٢٩.

لم يكتف المحقق الاعتماد على المخطوط فقط، وإنما أفاد من كتب التراث مثل : " وفيات الأعيان، ومعجم الأدباء، ولسان الميزان، والتاريخ الكبير، وشذرات الذهب، والنجوم الزاهرة، والمنتظم، فهو لا يكتفي بالرجوع إلى النسخ المخطوطة، وإنما يعود إلى الكتب التراثية التي ورد النص فيها، ونحن نعرف ضخامة كتب التراث، مما ينبئ عن العبء الذي تحمله ليخرج النص موثوقاً ويقترب بالرسائل من نصها الأصلي، بلغة سهلة ميسرة من خلال شرح ألفاظها بعد ضبطها، وبيان اشتقاقاتها بالعودة إلى لسان العرب من جهة بوصفه مصدراً أساسيا، مع ذكر مواطن ورودها في القرآن الكريم، واستقصاء استعمالات اللفظة عند أبي العلاء ذاته، بإيراد الشواهد من نثره وشعره، معتمداً - بصورة رئيسية- على اللزوميات، وسقط الزند، ورسالة الغفران، والفصول والغايات، ورسائل أبي العلاء القصار، وهذا المنهج الدقيق، قريب الشبه من طريقة المفسرين في تفسير القرآن بالمأثور ولكنه لم يعممه في كل الألفاظ ، وعلل ذلك بالخوف من الإطالة، ولو أتم هذا العمل وجعله منهجاً وديدناً له في كل ألفاظ الرسائل؛ لأخرج لنا معجماً لغوياً خاصاً باستعمالات أبي العلاء في أدبه الشعري والنثري. ويبرز تفسير المحقق وتعليله عنايته بأدب أبي العلاء كله، وسعيه إلى استكمال جوانبه، وتيسير السبل إلى دراسته بشكل تكاملي، فاهتمامه بالرسائل ينخرط في منظومة اهتمامه العام بأدب أبي العلاء، وسعيه إلى دراسته دراسة منظمة مترابطة.

وحينما نطالع الرسائل نلمس حرص المحقق على التعريف بالأعلام، والأماكن والبلدان وما إليها، معتمداً على كتب التاريخ سالفة الذكر، إضافة إلى معجم البلدان، وإنباه الرواة للقفطي، ورسائل أبي العلاء نفسه، ويخرّج الأمثال من مجمع الأمثال، وأحياناً من اللسان، ولإخراج النص بأدق صورة كان يعمد إلى المقابلة بين النسخ المتوفرة لديه، وقد أثبت النص الموثوق من رسائل أبي العلاء في أعلى الصفحة، والهامش أسفلها، وقسمه أي الهامش إلى قسمين: الأول؛ يتضمن شرح شاهين أفندي عطية، والقسم الثاني من الهامش لشرحه هو، فاصلاً بين الشرحين بخطين واضحين، وكأن الصفحة الواحدة قد قسمت إلى ثلاثة أجزاء، تكاد تتوازن في كثير من صفحات الكتاب، ووضع ما يميل إلى أنه من كتاب (مدخل الرسائل) لأبي العلاء المعري بين معقوفتين لتكون إيضاحاً للرسائل، وبهذا يكون للرسائل ثلاثة شروحات: الشرح الأول لأبي العلاء المعري نفسه من خلال أدبه، والثاني لشاهين أفندي عطية، والثالث للمحقق د.عبد الكريم خليفة، طلباً لتيسير النصوص وفهمها، لما يكتنفها من غموض نابع من صعوبة ألفاظها.

وهذا يشجع على القراءة دون عناء .

ختاماً:

يمكن أن نقول إن منهج عبد الكريم خليفة في تحقيقه لرسائل أبي العلاء ينهض على أعمدة علمية تقوم على :

١- ضبط النصوص ضبطاً تاماً ولا نبالغ إذا قلنا إنه لم يترك حرفاً من الرسائل إلا وضبطه .

٢- عرض الأثر وتوثيق كل معلومة فيه من مصادرها .

٣- المقارنة بين المخطوطات وما طبع من المخطوط بصورة مستقلة أو من خلال الكتب .

٤- مراجعة النقول وإثباتها وعرضها على كتب التراث، ومناقشتها وإثبات ما يطمئن إليه بعد ذلك .

٥- شرح النصوص خاصة الغامض منها من خلال كتب اللغة والأدب .

٦- قد يميل إلى إبداء الآراء أحياناً في متن الكتاب- وكانت قليلة- إلا أن آراءه تجلت في المقدمة .

٧- التعريف بالأعلام، والأماكن، والمصطلحات، والأمم، والحيوان .

٨- التنبيه على ما قد وقع من خلط أو خطأ في النشرات السابقة .

٩- وضع الفهارس الشاملة للآيات، والأعلام، والأماكن، والحيوان، والكتب، والمصطلحات، والنجوم، والأمم، إلا أنه لم يضع فهارس للأشعار التي أثبتها لأبي العلاء المعري –خاصة- أو لغيره من الشعراء . وللفهارس كما يرى عبد السلام هارون المقام الأول؛ فهي من مكملات تحقيق النصوص، ونشرها، وأنه بدونها تكون دراسة الكتب عسيرة كل العسر؛ لأن الفهارس تبرز ما في باطن الكتب من خفيات يصعب الاهتداء إليها ، كما أنها معيار توزن به صحة نصوصها بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق، أو سهوه "كما يرى عبد السلام هارون في كتابه تحقيق النصوص ونشرها ،مكتبة الخانجي ط١ / ١٩٥٤ القاهرة ص ٩٢

١٠- صنع الحواشي التي تضمنت شرحه، وشرح شاهين أفندي عطية .

الفصل الثاني
معجم شواهد النحو الشعرية (٤)
(المنهج والقيمة)

إن ملاحقة الشعر في المصادر التراثية نحوية كانت أم أدبية، وما يستتبعه من ترتيب دقيق أمر شاق، ولكنه مهم، وإذا كان علماء العربية القدماء عرفوا أهمية جمع شتات العربية، وحمايتها من الضياع؛ فعملوا على جمعها، وإثباتها في كتب ومجلدات كانت المزود الأكبر للثروة اللغوية، والمرجع الذي لا غنى عنه في كل فروع اللغة وما يتصل بها، فقد أدرك علماء العربية في العصر الحديث أهمية العمل المعجمي في التسهيل على الباحثين المتخصصين الوصول إلى القاعدة وشاهدها، وقد قال المستشرق الألماني أوجست فيشر:"وإذا استثنينا الصين فلا يوجدُ شعبٌ آخرُ يحقّ له الفَخارُ بوفرةِ كتبِ علومِ لغتِه، وبشعورِه المبكرِ بحاجته إلى تنسيقِ مفرداتها، بحَسَبِ أصولٍ وقواعدَ غيرَ العرب"(٥) فقام عبد السلام هارون بجمع الشواهد في معجمه(معجم شواهد العربية)، حيث جمع الشواهد التي وردت في كتب النحو، والعروض، والبلاغة، وخصائص العربية وأسرارها، ولكنه لم يذكر إلا القوافي، وأثبت مصدر كل شاهد.

وجاء الدكتور حنا حداد ليضع معجمه(معجم شواهد النحو الشعرية) ليخصصه للشواهد الشعرية في كتب النحو وفق منهج محدد وثابت واضح، بيّنه في المقدمة، واتّبعه في ثنايا المعجم، ولم يقف عند كل كتب النحو؛ لأن ذلك كما يقول في المقدمة:"يكاد يكون ضرباً من التعجيز"، ومن هنا فقد عمد إلى جمع ما استطاع الوصول إليه من مصنفات النحو والصرف المشهورة على مر العصور، وتوقف عند القرن العاشر بكتاب شرح الأشموني(٩٢٩هـ)، وتأتي هذه المعاجم لتقدم دعماً لا غنى عنه لكل مهتم باللغة، ونحوها، وصرفها، ولتيسير التعامل مع كتب اللغة قراءة، وممارسة؛ إذ يصعب اهتداء الباحثين إلى شواهد العربية في كتب النحو، فانطلقت صناعة المعاجم من التراث العربي لخدمته من جهة، وخدمة أهله ومحبيه من جهة أخرى، وقد اشتهر العرب القدماء بصناعة المعاجم، وهي إبداع من إبداعاتهم كما يقول هايوود:" إن العرب في مجال المعجم يحتلّون مكان المركز، سواءً في الزمان أو المكان، بالنسبة للعالم القديم أو الحديث ، وبالنسبة للشرقِ أو الغربِ"(٦).

قال المستشرق الألماني فرنباغ: « ليست لغة العرب أغنى لغات العالم فحسب، بل إن الذين نبغوا في التأليف بها لا يكاد يأتي عليهم العدّ، وإن اختلافنا عنهم في الزمان والسجايا والأخلاق أقام بيننا نحن الغرباء عن العربيّة وبين ما ألفوه حجابًا لا يتبيّن ما وراءه إلاّ بصعوبة"(٧). وكانت الجهود الحديثة في الصناعة المعجمية تتمة لخطى السابقين وسير على هداهم، ومن أوائل من التفت إلى ذلك د.حنا حداد ومعجمه يكشف جلد صاحبه ودقته، وإتقانه إلى كل ما يمت إلى عمله بصلة، ويتجلى ذلك في المنهج، والملاحق والاستدراكات والتنبيهات، والفهارس بكل ضروبها جاءت متقنة على النحو الذي ينبئ عن اتقان العمل والجهد المبذول فيه، وتسهل على القارئ العودة إلى الشاهد ومصادره، والقاعدة النحوية المرتبطة به، وقد اتخذ منهجاً واحداً في ترتيب الشعر، وهو ترتيبها حسب آخر حرف في القافية، بادئاً بالمضموم، ثم المفتوح، ثم المكسور، وآخرها المقيد، مع مراعاة كلمة القافية وترتيبها وفق الحروف الهجائية، وتراوحت الشواهد بين الاكتمال في حركاتها، مثل باب الباء والدال والحاء، وبين أن ينقص منها حركة مثل باب الهمزة والتاء والسين والزاي، وغالبها القافية المقيدة، وبين ما كان على حركة واحدة مثل الواو المكسورة، والطاء المكسورة، وبعض الحروف دون شواهد مثل الثاء والألف اللينة والخاء والذال ولكنه أثبت الحرف، وهذا النسق الترتيبي يضع القارئ أمام الأشعار ذات القوافي الأكثر استخداماً، وينبئ عن طبيعة الشعر العربي وميله إلى أن تكون القوافي على بعض الحروف والحركات أكثر من غيرها.

ووصلت الشواهد ذات البيت الواحد إلى ثلاثة آلاف وسبعة وتسعين شاهداً، ومائة وعشرة شواهد على بيتين، وخمسة شواهد على ثلاثة أبيات، وسقط منهما بيتين أثبتهما في هامش الصفحتين (١٥٩) و (١٦٣)، ووقعت بعض الأخطاء في ترتيب الأبيات نوّه إليها الباحث ، وأثبتها في مواضعها، وبلغت ثلاثة وعشرين موضعاً، وثلاثة شواهد كان حقها أن تكون في الرجز ووضعت في الشعر صفحة(١٨١)، أما أبيات الرجز فوصلت إلى خمسمائة وتسعة وثلاثين شاهداً منهم شاهدان على أربعة أبيات، وستة وعشرون شاهداً على ثلاثة أبيات، ومائتان وواحد وعشرون شاهداً على بيت واحد، ولم يقع في الترتيب

خطأ إلا في موضعين ذكرهما الباحث، أما أنصاف الأبيات فوصلت إلى واحد وأربعين شاهداً، واستدرك بخمسة شواهد سقطت إبان عملية الطباعة، ووعد بإثباتها في مواطنها في طبعات لاحقة، منها ثلاثة على بيت واحد، وشاهدان على بيتين صفحة (٢٥٣)، وبهذا تكون الشواهد في الكتاب ثلاثة آلاف وثمانمائة شاهد، تعقبها الباحث في كتب التراث، فاستفاد من ثلاثمائة وثمانية وثلاثين كتاباً مطبوعاً، وتسع وعشرين رسالة جامعية، ومصدراً مخطوطاً.

وتوزعت مصادر المعجم ومراجعه بين دواوين شعرية بلغت مائة ديوان شعري، غير كتب الاختيارات كالحماسات، وجمهرة القرشي، والأصمعيات، وشروح الدواوين؛ كشرح ديوان المتنبي، وشرح القصائد الطوال، وكتب اللغة ونحوها وصرفها وشروحها، وتوقف عند المشهورين من النحاة، وأشهر ما كتبوا، واستفاد من كتب الأدب والنقد والبلاغة مثل أدب الكاتب، وطبقات فحول الشعراء، والشعر والشعراء، والحيوان، وفحولة الشعراء، وقواعد الشعر، وأساس البلاغة، وتحرير التحبير، والتشبيهات، واتكأ على الكتب الموسوعية كالأغاني، والعقد الفريد، وعيون الأخبار، وكتب التاريخ مثل تاريخ الرسل والملوك، والتاريخ الكبير، ووفيات الأعيان، ونهاية الأرب، ولا يمكن أن يخرّج الشواهد دون العودة إلى المعاجم بأنواعها فاستعان بتاج العروس، واللسان، والمقاييس، ومعجم الأدباء، ومعجم البلدان، ولم يغفل الإفادة من الكتب الدينية كالجامع لأحكام القرآن، والجمال في تشبيهات القرآن، وثلاث رسائل في إعجاز القرآن، والحجة في القراءات السبع، وغريب الحديث، والفائق في غريب الحديث. ويعضد هذا التنوع في المصادر المقولة المشهورة (الشعر ديوان العرب)، وتنم قائمة المصادر والمراجع التي وقعت في أربع وعشرين صفحة عن سعة اطلاع الباحث، وتبحره في كتب اللغة وما يتعلق بها من علوم، وتنبئ عن قدرته في ملاحقة الشعر في مصادره الواسعة، والجهد المبذول في ذلك، إضافة إلى دقته في ترتيب المصادر والمراجع هجائياً حسب عنوان الكتاب، فاصلاً بين المطبوع والمخطوط.

منهج الباحث في تخريج الشواهد:

بدأ الكتاب بمقدمة شرح فيها الباحث الصعاب التي واجهها في عمله، وتطرق إلى المنهج الذي اختطه لنفسه في التخريج، حيث يبدأ غالباً بالديوان فإن لم يجد بحث في كتب المختارات، فإن لم يجد فشروحات الدواوين أوالمختارات، ثم كتب النحو فالتاريخ، فالكتب الدينية، والتزم بهذا المنهج تماماً.

وعمد إلى حذف اسم المصدر، والاكتفاء باسم مؤلفه نظراً لشهرتها، وطلباً للإيجاز لطول عنوان الكتاب، وقد وضع في المقدمة ثبتاً يوضح اسم المؤلف وإلى جانبه اسم المصدر المقصود (ص١٣) مثل ابن السيرافي = شرح أبيات الكتاب ، والأشموني = شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، وشكلت هذه الاختصارات سلاسة في المنهج ، وحجبت التضخم غير المبرر ، ولم تحدث غموضاً أو اضطراباً ، وأتبع المقدمة بالشواهد فاصلاً بين الأبيات الشعرية و الرجز وأنصاف الأبيات ، ومرتباً إياها على صعيد واحد، ونمط يذكرنا بأبي العلاء المعري ولزوم ما لا يلزم، فكان بإمكانه الاكتفاء بالترتيب الهجائي حسب حروف القافية، إلا أنه ألزم نفسه بالترتيب حسب حركة حرف القافية، وحسب كلمة القافية كلها.

وأعطى كل شاهد رقماً ليستخدمه فيما بعد في تخريجاته التي تلت الشواهد، ووضع عناوين كل مجموعة من الشواهد حسب القافية فهذا فصل الهمزة المضمومة ثم المفتوحة ..... وهكذا، و لما بدأ بتخريج الشواهد لم يضع عنواناً في البداية، ثم بعد الشاهد التاسع والعشرين ذكر عنوان (الهمزة المفتوحة)، ثم عنوان (الهمزة المكسورة)، ولم يذكر غير هذين العنوانين، وواصل تخريج الشواهد دون الفصل بينها بالعناوين التي استخدمها في إثبات الشواهد، وكان الأولى حذف هذين العنوانين، والاعتماد على التسلسل الرقمي؛ لأن العناوين زيادة لا داعي لتكرارها في التخريج .

ويشهد للباحث تقصيه للشواهد، وتخريجها من كافة المصادر المتاحة لديه، فقد خرّج الشاهدين رقم (١٥٤٧) و(٢٠٥٨) من تسعة وعشرين مصدراً، والشاهد رقم (١٥٧٧) من ثمانية وعشرين مصدراً، والشاهد (٤٩٣) من ستة وعشرين مصدراً، والشاهد (١٨٥٨) من خمسة وعشرين مصدراً، ولم يكن ذلك قاصراً على هذه الشواهد، وإنما كان سمة عامة في الكتاب مثل: الشاهد رقم:

٥١٤ خرجه من ١٦ مصدرا
٥٢١ خرجه من ١٩ مصدراً
٥٣٢ خرجه من ١٨ مصدرا
١٢٩٦ خرجه من ٢١ مصدراً

١٧٠٤ خرجه من ١٨ مصدراً
٥٩٣ خرجه من ١٩ مصدراً
٧٤٨خرجه من ١٩ مصدراً

وهناك بعض الشواهد خرّجها من مصدر واحد، ونبه على أن هذا ما وجده بعد طويل بحث مثل الشواهد (٢٢٢١ و ٢٢١٤ و ٢٢١٦ ...)، وهذا التقصي لازمه تفصيل في نسبة البيت إلى صاحبه أو الإشارة إلى أنه بلا نسبة، وإذا كان البيت منسوباً في مصدر وغير منسوب في آخر ذكر ذلك دون ترجيح أحياناً، كما في الشاهد (٢٧) حيث ذكرأنه ينسب للفرزدق في اللسان، ولكنه ليس في ديوانه، وبلا نسبة في المقرب، ولم يعلق بالنفي أو الإثبات، وتكرر ذلك في الشاهد رقم (٤٠)، إذ يقول: الشاهد لعدي بن الرعلاء في الخزانة، والسمط، والأصمعيات، واللسان، والحماسة الشجرية، ومعجم الشعراء، والسيوطي، ولصالح بن عبد القدوس في حماسة البحتري، ومعجم الأدباء، وبلا نسبة في الأشموني، والمغني، ولا يعلق على اختلاف النسبة، وأحسب أنه يرجع النسبة التي يذكرها أولاً؛ نظراً لورودها في مصادر أكثر عدداً وثقة. ومن أكثر الشواهد اختلافاً في النسبة الشاهد رقم (٤٩)، فقد نسب لكل من هني الباهلي، وزرافة الباهلي، وعامر الطائي، ومنقذ الكناني، وحمزة النهشلي، وضمرة بن جابر، وهمام بن مرة، ولرجل من مذحج دون تسمية، ويذكر المصادر التي خرّج منها دون أن يعلق على النسبة لأي منهم. وهذا الموقف يتردد في أكثر من شاهد، انظر الشواهد (٧١/٤٥٣/٣١٨/ ٣٧٧/٣٧٦/٣٥٣/١٦٣/١٦١/١٠٩/٨٧.. .....)

وبعد تقصي نسبة البيت- أحياناً- يرجح صراحة نسبة البيت إن تأكد من ذلك، كما في الشاهد (٣٠٦٧) فيقول:" وقد وجدت بعد طويل بحث هذا الشاهد منسوباً لمزرد بن ضرار في ديوانه " ص٦٨، وتأكيد النسبة -غالباً - يرتبط بوجودالشاهد في ديوان الشاعر، ففي الشاهد رقم (٢٤) يذكر البيتين، ونسبتهما للشماخ كما في ملحق ديوانه ___ وكأنه يطمئن إلى هذه النسبة___ وفي الإنصاف، وأساس البلاغة، ولكنه لم ينسب في الخزانة، وأثبته كارليل في ملحق ديوان ذي الرمة، ويشير الباحث إلى بحثه مطولاً في المصادر المختلفة فلم يجده منسوباً لذي الرمة، وانظر الشاهد (١٤٧) الذي ورد في ملحق ديوان علقمة، وأشار محقق الديوان إلى مراجع هذا البيت، ويقول د.حنا "ولكني بعد الرجوع إلى هذه المصادر لم أجده منسوباً إلى علقمة في أي منها ".

فهذا التعقب الواسع لاثبات المعلومة من مصدرها أهم ما يميّز الباحث، ونجده في أكثر من موضع في ثنايا كتابه، فانظر الشواهد (٤٥٨/٣٧٥/٣٧١/٣٠٦/٢٤/ ١٥١٧/٢٧٨/٨٨٠/٧٤٨.....)، وقد يتبع الاختلاف في النسبة اختلاف الرواة في رواية البيت، ففي الشاهد (٥٠٣) يورد ستة عشر مصدراً للشاهد؛ بعضها بلا نسبة، وبعضها ينسبه إلى حاتم الطائي، أو إلى أبي ذؤيب الهذلي، أو إلى رجل من بني البنت بن قاسط، ويرجح صراحة أنه للأخير وبرواية مختلفة، ويذكر رواية البيتين بصورة يميل إليها، ويعلل ذلك بأن الرواة ركّبوا صدر بيت إلى عجز آخر.

وفي الشاهد (٧٣) يذكر نسبة البيت إلى ثلاثة شعراء، وأن أغلب الرواة يجمعون على نسبته للمخبل فهو له في ديوانه ___ وكأنه مع هذا الرأي ___ وذكر قول ابن الأنباري، والمرزوقي في أن الرواية للبيتين مختلفة، وذكر الباحث الرواية، وعلق على أن هذه الرواية لا شاهد فيها، فتغير الرواية للبيت يلغي الشاهد، وتكرر ذلك في الشواهد:

(١٢٣ /٣٧١ / ٧٥٤/٣٧٥ / ٧٤٨/ ٧٥٥ / ٨٨٠ /١٢٧٨ / ١٥١٧ /٢٥٧١/ ٢٧٣٩/ ٢٨٥٣)، واختلاف الرواية قد تغيّر ترتيب الشاهد؛ كما في الشاهد (٢٠٠٧)، إذ يقول الباحث: كان حق الشاهد أن يوضع في الراء المضمومة كما وردت الرواية في الديوان (لهن هدير)، وقد وضعه في اللام المضمومة لوروده في المصادر المختلفة (لهن هديل) .

وإذا ارتبط اختلاف الرواة في نسبة البيت بقصة فإنه يذكر الأبيات، واختلاف الرواة في نسبتها، واختلاف الرواية وقصتها ومصادرها كما في الشاهد (٣٠٦). فقد نسب صدر البيت إلى شاعرين وورد في ديوانيهما، ولهذا اعتمد في تأكيد النسبة لمن تقدم زمنياً، كما في الشاهد (١٣١٢) حيث نسب إلى كعب بن زهير، وإلى الفرزدق وورد في ديوانيهما، فأثبت البيت لكعب لتقدمه زمنياً.

وقد يشير إلى سعة الاضطراب في الرواية، والاختلاف في النسبة كما في الشاهد (٢٠٠٩) إذ يعلق على الأبيات بأنها مختلفة في رواياتها بشكل كبير، وذكر ما كان من موطن الشاهد، ولم يغفل الأبيات المختلفة في الرواية مع تخريجها.

وكان يذكر الشاهد كاملاً، ويشير إلى أن بعض الكتب ذكرت جزءاً من الصدر أو

العجز، كما في الشاهد (١٦)، والشاهد رقم (٢٥٧٦).

ويسهب الباحث ذكر الاختلافات لما يرتبط بها من توثيق النسبة من جهة، وبالخلافات النحوية من جهة أخرى، كما في الشاهد (٦٣٨)؛ حيث فصّل في اختلاف النسبة، ثم ذكر احتلاف النحاة في رواية البيتين، وعرض للاختلاف حول نصب كلمة (الحدين) في الشاهد أو خفضها، ويرجح النصب لأن البيت الذي بعده يعضد ذلك، ويورد آراء المبرد ورده على سيبويه، ويتبعه برد الزمخشري على ابن الأنباري، وشك البغدادي في رواية البيت الأول منها.

ولم نجد هذا التفصيل على هذا النحو في شاهد آخر إلا في شاهد رقم (١٥٤٧) حيث يورد مصدر الشاهد ويخرّجه من تسعة وعشرين مصدراً، وهو من أكثر الشواهد تخريجاً، ثم يورد رأي د.رمضان عبد التواب في حذف (كان) بعد (أما)، ويورد رأي (فيشر)، ورد (السيد بكر) عليه دون أن يرجح رأياً، ولكنه في تعليقه على الشاهد (٧٢٠) يرد على قول محمد محيي الدين عبد الحميد في شرحه لابن عقيل في نسبة البيت فيقول: "إنه عثر بعد طويل بحث على أنه من كلمة محمد بن مناذر أحد شعراء البصرة "، ونقول- القول للدكتور حنا حداد- :" إن قصيدة ابن مناذر مثبتة بكاملها في الكامل، وطبقات الشعراء، ولا تحوي هذا البيت –الشاهد- وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل، والأشموني، ينسب لأبي زبيد الطائي في الاقتضاب . فالباحث يمحص ويدقق في الآراء التي يثبتها، ويعلق عليها سواء أكانت للقدماء أم للمحدثين.

وقد لايستطيع التوصل إلى تمام أنصاف الأبيات فيكتفي بذكر مصادرها ، وغالب أنصاف الأبيات جاءت دون نسبة، ماعدا الشاهد (٣٧٧٦) نسب لحصين بن بكر، و(٣٧٩٠) نسب إلى عتبة بن الحارث ، والشاهد(٣٧٩٦) لرجل من بني ضبة ، والشاهد(٣٧٩٧) للميس الثمالي ، والشاهد(٣٧٩٨) لأبي دهبل الجمحي، وأكمل شاهداً واحداً وهو الشاهد رقم (٣٧٧١).

وكان يضع علامة استفهام بجانب اسم الشاعر النكرة، ووقع ذلك في ثمانية مواضع، والأسماء هي: (أبوغريب/ أبوالجراح/العنبري/الهذلي/عمارة/ الأجرد/مرداس/النمري) فهذه الأسماء ذات دلالات عامة غير محددة، ويتساوى فيها نسبة البيت من عدمه. وبعد هذا التفصيل في المنهج يمكن أن نجمل معالم المنهج في النقاط التالية:

معالم المنهج :

١- إثبات الشاهد تاماً مع ضبط حروفه.

٢- عزا الشاهد إلى قائله إن كان معروفاً، وذكر الاختلاف في النسبة إن وجد، وإن لم يذكر صاحب البيت عبر عن ذلك بالقول (إن الشاهد بلا نسبة)، وفي بعض الأحيان كان يضم للشاهد ما قبله أو بعده من أبيات، واتضح هذا في الرجز أكثر.

٣- ذكر المصادر للبيت المستشهد به مبتدئاً – غالباً- بالديوان فإن لم يجد بحث في المختارات الشعرية أو شروحات الدواوين، ثم الكتب النحوية ويبدأ بكتاب سيبويه، ثم الكتب التاريخية والمصادر الأخرى، وإن وجد الشاهد فيها جميعاً أثبت ذلك؛ ولهذا طال التخريج في كثير من الشواهد.

٤- الإشارة إلى الروايات المختلفة للشاهد، وذكر مصادرها، والإشارة إلى أن بعض الروايات تسقط موضع الشاهد.

٥- ذكر بعض الخلافات بين النحويين قدماء ومحدثين.

٦- ذكر مناسبة الشاهد إذا ارتبط بقاعدة نحوية.

٧- تعدد المصادر ما طبع منها أو مازال مخطوطاً.

٨- وصلت الشواهد إلى ثلاثة آلاف وثمانماية شاهد.

٩- تميز الكتاب بوجود الفهارس المتنوعة المرتبة هجائياً وهي:

a. فهرس الموضوعات النحوية والصرفية (القاعدة النحوية والصرفية / الضرورات / الشاذة / اللغة / النادرة القليلة)
b. فهرس المصادر والمراجع.
c. فهرس أسماء الشعراء.
d. فهرس الأعلام.
e. فهرس عام يتضمن موضوعات الكتاب.

١٠- الوقوف عند أشهر المصنفات النحوية والصرفية لأشهر النحاة في كل قرن متتبعاً إياهم وفق الزمن حتى وصل إلى القرن العاشر، فتوقف عند الأشموني (٩٢٩ ه) وجعله آخر النحاة، ولعل ذلك ينم عن اتساع دائرة الاستشهاد، وعدم مجاراة مدرسة البصرة بالتشدد والوقوف بالاستشهاد عند العصر العباسي.

١١- رتيب الأبيات حسب قافيتها مراعياً

الحركة، وكأنه يقسم الشواهد بعدد الحروف الهجائية، وكل قسم إلى أربعة فصول، فيبدأ بالشواهد مرفوعة الروي، ثم المفتوحة، فالمكسورة، فالمقيدة ، وفي نهاية الفصل يذكر الشواهد المردفة بهاء المذكر، أو بهاء المؤنث، وكان يراعي بعد ذلك كلمة القافية فيرتبها وفق حروفها ترتيباً هجائياً.

١٢- الفصل بين الشواهد الشعرية والرجز وأنصاف الأبيات.

١٣- إثبات الاختلاف في رواية الشاهد دون الخوض في التحقق من هذا الاختلاف، وكذلك كان الحال في اختلاف النسبة.

١٤- التوسع في ذكر مصادر الشاهد، وقد تراوح بين مصدر وتسعة وعشرين مصدراً، ومعظمها فوق العشرة مصادر.

مقترحات :

١- إعادة طباعة المعجم مع تجاوز الأخطاء المشار إليها، التي اعتذر عن سهوه وخطئه في ترتيبها، انظر ص١٠.

٢- وضع خط أو معقوفتين لحصر الشاهد النحوي في البيت الشعري لتسهيل معرفة موقع الشاهد النحوي خاصة إذا لم يتوفر لدى القارئ أحد المصادر المشار إليها.

٣- محاولة البحث عن نسبة الأبيات غير المنسوبة في ضوء الدراسات التي تلت المعجم.

٤- إتمام أنصاف الأبيات التي أشار إليها الجامع ، ومع أنه صرح في المقدمة ص١٠ أن المصادر لم تسعفه على تكملة بعضها، إلا أن المصادر توفرت الآن أكثر من السابق، فقد حقق الكثير منها، وربما الحاسوب يساعد على ذلك.

٥- حث الدارسين على القيام بعمل مشابه لهذا المعجم ليكون عندنا معجم للشواهد النقدية ، وللشواهد البلاغية، ومعجم لشواهد الأحاديث النبوية في كتب النحو، وآخر لكلام العرب، وثالث لأمثالهم، ورابع للآيات الواردة في كتب النحو.

وبعد .....

فإنني أقف وقفة إجلال وتقدير لكل من أسهم في إنارة دروبنا بكتبه تأليفاً وتحقيقاً، وبعلمه تعليماً وإرشاداً، إننا مهما قدمنا لعلم مثل عبد الكريم خليفة، وحنا حداد فإننا مقصرون بحقهما، فهما علمان أثبتا حضورهما على الخارطة العلمية، والمعرفية في عصرنا، وقد أشغلا حيزاً في منظومتنا الفكرية، والمعرفية، لتبقى شخصيتهما حاضرة في وجداننا.

الهوامش

(١) أمين الخولي، مناهج تجديد، الهيئة العامة للكتاب،القاهرة، ١٩٩٥م، ص١٠٩.

(٢) مصطفى الرافعي ، وحي القلم، دار ابن حزم ،ط ١، ٢٠٠٥م، ١٤٢٦ه ، ٣/ ٣٤.

(٣) عبد الكريم خليفة ، رسائل أبي العلاء المعري، شرح وتحقيق. وتقع في ثلاثة أجزاء، من منشورات لجنة التعريب والترجمة والنشر الأردنية وبالتالي مجمع اللغة العربية الأردني، عمان، ١٣٩٦ ه-١٩٧٦م

(٤) حنا حداد، معجم شواهد النحو الشعرية، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، السعودية،الطبعة الأولى ١٩٨٤م

(٥) فيشر، المعجم اللغوي التاريخي مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ١٢٨٧ه،١٩٦٧م، ص٢

(٦) أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٤٠٢ه، ١٩٨٢م، ص٣٠٣

(٧) المرجع السابق، ص٣٠٤